الأنباء
الجمعة 27 يونيو 2014

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

لوجود الموقع ضمن حقول المياه قليلة الملوحة

البلدية: «الكهرباء» تعترض على موقع سوق الإبل في الجهراء

رفضت وزارة الكهرباء الموقع الذي خصصه المجلس البلدي لسوق الإبل في محافظة الجهراء، وذلك لوقوعه ضمن حقول المياه قليلة الملوحة.

وقال مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح في كتابه:

بخصوص رأي المجلس البلدي في جلسته رقم (2014/05) المنعقدة بتاريخ 2014/3/10 وذلك لرفع تقرير مفصل بشأن الكتاب المقدم من الاتحاد الكويتي لمربي الثروة الحيوانية بطلب تخصيص سوق الإبل في محافظة الجهراء.

نفيدكم بأنه مخصص موقع (حراج لبيع الإبل) جنوب الدائري السادس جنوب مدينة الجهراء بجوار موقع زرائب الإبل بمساحة 27600م2 بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م ب/ ل ج 6/ 363/ 16/ 2010) المتخذ بتاريخ 2010/11/1 (المرفق نسخة عنه).

نظرا لأن قرار المجلس البلدي آنف الذكر قد اشترط (موافقة جهات الخدمات المعنية)، تم التنسيق مع وزارات الخدمات فتبين وجود عوائق بالموقع حيث أبدت وزارة الكهرباء والماء (قطاع مشاريع المياه) عدم الموافقة لوقوع الموقع ضمن حقول الاطراف والصليبية للمياه قليلة الملوحة وتعارضه مع آبار وخطوط نقل المياه للحقول.

تم اقتراح زحزحة الموقع وتم أخذ موافقة وزارات الخدمات على الموقع بعد الزحزحة.

تم إعداد تقرير للمجلس البلدي في هذا الشأن.

من جانب آخر، أوضح الصبيح ان البلدية حددت غرامة تتراوح بين 100 و300 دينار لمن يقوم بأعمال الشواء على الأرصفة والواجهات البحرية.

وقال الصبيح في كتابه:

ارتبطت عملية الشواء ارتباطا وثيقا مع الحدائق العامة شواطئ الواجهات البحرية لدى غالبية مرتاديها (المواطنين والمقيمين) الذين يفترشون الأرض وبساطها الأخضر لينسجموا من نسمات الهواء بعيدا عن أجواء العمل والروتين، وكثيرا ما نرى تلك التجمعات الأسرية التي اتخذت من عملية الشواء فرصة لالتقاط الأنفاس واللقاءات العائلية التي أصبحت عادة اجتماعية لدى العديد من قبل المواطنين والمقيمين.

هذا هو الجانب الإيجابي في عملية الشواء، فليست هناك ممانعة من ممارسة عملية الشواء التي يقوم بها رواد المناطق العامة، ولكن في المقابل يوجد جانب سلبي يتمثل في عملية الشواء من مرمى مخلفاته على المسطحات الخضراء أو في البحر، وما ينجم عنها من تلوث البيئة وتخريب وتدمير هذه المنشآت وعناصرها كونها تمثل واجهة حضارية للبلاد وعنصرا مهما من العناصر الجمالية والترفيهية والترويحية للمواطنين والمقيمين، ونحن حريصون على المحافظة على هذه الأماكن ليستفيد منها غيرهم من الرواد.

هذا، وبناء على ما سبق ذكره، وللمساهمة في عملية تنظيم هذه الممارسة وللحد من هذه الظاهرة السلبية، تم اقتراح إضافة مواد جديدة على القرار الوزاري رقم 190 لسنة 2008 بشأن لائحة النظافة ونقل النفايات، حيث إن مخالفة المواطنين للشواء داخل الحدائق العامة والواجهات البحرية غير منصوص عليها بهذا القرار وهي كالتالي:

1 ـ الموافقة على إضافة فقرة جديدة برقم (د) إلى المادة الرابعة من القرار المذكور، ويكون نصها كالآتي: «يحظر الشواء على الأرصفة وفي الشوارع والطرق والميادين والساحات والمرافق والحدائق العامة والوجهات البحرية والأراضي العامة».

2 ـ تضاف مادة جديدة برقم (11 مكرر) إلى القرار المذكور يكون نصها كالآتي: «يصدر مدير عام البلدية قرارات يحدد فيها الأماكن التي يسمح فيها بالشواء».

3 ـ تضاف الفقرة (د) إلى المادة 14 من القرار المذكور لتصبح الغرامة على مخالفة هذه الفقرة لا تقل عن 100 دينار ولا تزيد على 300 دينار.

م.أحمد الصبيح

غرامة من 100 إلى 300 دينار للشواء في الواجهة البحرية والأرصفة البحرية

لوجود تشابك في الاختصاص بين اللائحة والاشتراطات الفنية

الصبيح: عدم فتح باب التقديم لاعتماد مختبرات خاصة بالكويت

أوضح مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح أنه لم يتم فتح باب التقديم لاعتماد مختبرات خاصة بالكويت.

وقال الصبيح في رده على سؤال العضو عبدالله الكندري، بشأن اجراءات البلدية بإعداد الاشتراطات الفنية المطلوب توافرها في المختبرات الخاصة ليتم اعتمادها.

نفيدكم بالآتي:

اولا: لم يتم حتى تاريخه اعتماد اي من المختبرات الخاصة من قبل البلدية كمختبرات لفحص وتحليل المواد الغذائية بهدف الافراج والتداول.

ثانيا: تم تشكيل لجنة لوضع الاشتراطات الفنية والصحية المطلوب توافرها في المختبرات الخاصة برئاسة مساعد المدير العام لشؤون الخدمات البلدية وعضوية مجموعة من مديري الإدارات ذات العلاقة من داخل البلدية بالإضافة الى ممثلين عن كل جهة خارجية ذات العلاقة (وزارة الصحة العامة ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية ـ غرفة تجارة وصناعة الكويت ـ الهيئة العامة للبيئة) وذلك وفقا للقرار الإداري رقم 2011/4 بتاريخ 2011/1/10 والذي تم تعديله بالقرار الإداري رقم 2012/108 بتاريخ 2012/3/26.

تم تكليف اللجنة بمجموعة من المهام، منها دراسة واقتراح المواصفات والاشتراطات الفنية والصحية الإضافية الواجب توافرها في المختبرات الخاصة لفحص الأغذية لتقرير صلاحية المواد الغذائية للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للمواصفات القياسية بقصد الإفراج والتداول بالإضافة إلى وضع التصورات والاقتراحات الخاصة بالآلية اللازمة لاعتماد المختبرات الخاصة مع وضع الضمانات التي تكفل التأكد من صحة وسلامة نتائج الفحوصات.

ثالثا: الأسباب التي ادت الى عدم اعتماد مختبرات القطاع الخاص في فحص الأغذية حتى تاريخه عدم إنهاء اللجنة المذكورة أعلاه المهام الموكلة إليها وذلك بسبب أنه خلال فترة عمل اللجنة قامت وزارة الصحة بإصدار القرار الوزاري رقم 2011/166 الخاص باعتماد لائحة المواصفات والاشتراطات الفنية والصحية اللازمة للترخيص في فتح مختبر أهلي لفحص الأغذية لغرض الإفراج والتداول وذلك بشكل منفرد ودون الرجوع للبلدية او للجنة بهذا الشأن والتي تضم في عضويتها اربعة ممثلين عن وزارة الصحة.

كما ان اعتذار اعضاء اللجنة الاربعة من ممثلي وزارة الصحة عن حضور اجتماعات اللجنة وتمثيل وزارة الصحة ادى الى توقف عمل اللجنة وعدم تحقيق وتنفيذ المهام المكلفة بها.

علما أنه قد تمت مخاطبة وزارة الصحة بهذا الشأن وذلك من خلال كتبنا رقم 43/2013/22 بتاريخ 2013/1/17 ورقم 330 بتاريخ 2013/4/4 وذلك لطلب متابعة وزارة الصحة اداء درها الفعال والملموس في أعمال اللجنة تحقيقا للمصلحة العليا والهدف المنشود من وراء تشكيل اللجنة تنفيذا لمبدأ التعاون بين الجهات الحكومية ذات الاختصاص المشترك.

رابعا: لم يتم فتح باب التقديم لاعتماد مختبرات خاصة بالكويت حتى تاريخه وذلك لوجود تشابك في الاختصاص بين ما ورد في لائحة الأغذية وفقا للقرار الوزاري رقم 2013/131 وتحديدا بالمادة الثامنة والعشرين والتي نصت على يصدر مدير عام البلدية بالتنسيق مع الجهات المختصة الاشتراطات الفنية والمواصفات الصحية المطلوب توافرها في المختبرات الخاصة ليتم اعتمادها من البلدية كمختبرات لفحص الاغذية وبين ما جاء بالقرار الوزاري لوزارة الصحة رقم 2011/166 الخاص باعتماد لائحة المواصفات والاشتراطات الفنية والصحية اللازمة للترخيص في فتح مختبر اهلي لفحص الاغذية لغرض الافراج والتداول.

كمال لإطلاق اسم المرحوم جراغ الحداد على شارع في مشرف

قدم العضو د.حسن كمال اقتراحا بتسمية شارع في منطقة مشرف باسم المرحوم جراغ الحداد، وتضمن الاقتراح التالي: يعتبر المرحوم جراغ الحداد من رجالات الكويت الاوائل، حيث ولد في العام 1863، وكان اول واشهر حداد في الكويت، وقد امتاز ببراعته وفنه في مجال الحدادة، وتتلمذ على يده في هذا المجال العديد من الكويتيين وتأصلت بهم هذه المهنة، وكان رحمه الله من اسرة عريقة جدا، حيث كان جراغ عميد الاسرة لأنه كان موثوقا به وحكيما ذا رأي سديد، وقد عاصر اسد الجزيرة الشيخ مبارك الصباح رحمه الله وكان لشدة حكمته وسداد رأيه من الرجال الثقات ووجهاء الدولة.

وشارك في بناء قصر السيف القديم، وفي العام 1914 وبعد ان تم الاتفاق بين الشيخ مبارك والانجليز على ان يكون للكويت علم مميز وخاص، قام الحاج جراغ بأعمال الحديد والتي كانت عبارة عن سلم بالاضافة الى اربعة اوتاد حديدية كبيرة.

وعرفانا وتقديرا منا جميعا للرعيل الاول من جيل كويتنا الحبيبة، اصبح لزاما علينا تخليد ذكراهم من خلال اطلاق اسمائهم على الميادين والشوارع الرئيسية في الكويت.

لذا اقترح اطلاق اسم المرحوم جراغ الحداد على احد الشوارع الرئيسية في منطقة مشرف.

د.حسن كمال

بسم الله الرحمن الرحيم

يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العظيم

عائلتا

السديراوي و المشاري

تتعيان

ببالغ الحزن والأسى المغفور له بإذن الله تعالى

عبدالله جاسم محمد السديراوي

وقد ووري جثمانه الثرى يوم أمس الخميس الموافق ٢٠١٤/٦/٢٦

تقبل التعازي

للرجال: الشويخ ب – قطعة ا – شارع ١٤ – منزل ٢٢ – ت: ٢٤٨٤٧٢٥١

للنساء: الشويخ ب – قطعة ا – شارع ١٤ – منزل ٢٦ – ت: ٢٤٨١٨٥٥٥

انا لله وانا اليه راجعون